

شرح منار الانوار للشيخ حسن بخاري الدرس 02 - من قوله: "و"بل" لإثبات ما قبله" في 9341-5-82هـ

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه واصلي واسلم على عبد الله ورسوله سيدنا ونبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين وبعد فهذا هو المجلس العشرون بحمد الله تعالى وفضله وتوفيقه من مجالس شرح متن منال الانوار في اصول

أصول الفقه - 00:00:00

الحنفي لابي البركات النسفي رحمه الله تعالى وهذا المجلس تتمة لما ابتدأناه في مجلس الأسبوع الماضي من كلام المصنف رحمه الله تعالى على حروف المعاني في ليلة الأسبوع الماضي تناولنا ثلاثة من حروف المعاني واو العطف والفاء وثم - 00:00:26 وسيواصل المصنف رحمه الله حديثه عن حروف اخر وسيكون درسنا الليلة في ثلاثة حروف هي بل ولكن لا او بل ولكن واو نعم بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. واصلي واسلم على اشرف الانبياء والمرسلين - 00:00:49

نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. قال المصنف رحمه الله وغفر له ولشيخنا وللسامعين والحاضرين قال وبل لإثبات ما بعده.

والاعراض مما قبله على سبيل التدارك هذا حرف بل وهو عند النحات للأضراب - 00:01:11

تقول رأيت زيداً بل عمراً والاظراب معناه انك تعرّض عن الكلام السامق في صدر الجملة اذا قلت رأيت زيداً بل عمراً تصحّ به خطأ تكلمت به فكأنك تقول ما رأيت زائداً بل رأيت عمراً - 00:01:32

قال لإثبات ما بعده والاعراض مما قبله رأيت زيداً بل عمراً تكلم فانت تسبّت ما بعده. يعني رأيت عمراً وتنفي ما قبله بانك ما رأيت زيداً مع ان الجملة رأيت زيداً فلما جاءت بل - 00:01:50

افادت الاعراض عمما قبلها وإثبات ما بعدها على سبيل التدارك وهذا عندما يتكلم المتكلم فيخطئ ويُفْقِهُ إلَى أَنْ أَخْطَأَ فِي صُوبِ الْكَلَامِ رأيت زيداً ثم تستدرك بان الذي رأاه عمرو فيقول بل عمراً - 00:02:13

وربما كان ايضاً لانه بدا له غير ما كان قد تكلم به بانه يقول مثلاً حصل كذا بل كذا او اعطيتك كذا بل كذا الى اخر ما سيأتي تقرير الكلام عنه - 00:02:31

عند النحات بل لإثبات بل في إثباتات تأتي لتقرير حكم ما بعدها والسكوت عما قبلها اذا جاءت في سياق الإثبات فانها تقوّم ما بعدها وما قبلها يكون مسكتها عنه يعني يسلب عنه الحكم لا اثباتاً ولا نفياً - 00:02:46

وهذه اقل مما قال المصنف انها للاعراض عمما قبلها في الفقه عند الحنفية اذا استخدمت بل بهذا المعنى لإثبات ما بعدها والاعراض عمما قبلها لها حالتان الحالة الاولى ان يكون صدر الجملة مما لا يصلح للأضراب عنه - 00:03:08

ان يكون صدر الجملة يعني ما وقع قبل بل لا يصلح للأضراب عنه يعني لا يصلح فيه والاعراض عنه فتكون بل هنا عاطفة ولا تكون معرضة عمما قبلها وعندئذ سيكون ما قبلها وما بعدها مشتركان في الحكم - 00:03:32

واذا كان صدر الجملة يحتمل الاعراض ويقبله كانت بل للاعراض عمما قبلها. بالمثال طيب هل تضح سيدذكر المصنف هنا الان مثالين اثنين نعم فنطلاق ثلاثة اذا قال لامرأته الموطوعة انت طالق واحدة بل ثنتين - 00:03:52

لأنه لا يملك ابطال الاول فيقعان بخلاف قوله على الف درهم بل الفان. طيب هذان مثالان لو قال في الاقرارات على الف درهم بل الفان على الف درهم بل الفان - 00:04:14

اذا نزلت القاعدة ان بل للاضراب عما قبلها ولاتهات ما بعدها كم يلزم الفان فانك اعرضت عما قبل واثبت ما بعد فيكون له الفان اما لو قال لامرأته الموطئة المدخول بها انت طالق واحدة بل ثنتين - 00:04:32

فلو نزلت القاعدة للاعراض عما قبلها واتهاتها فكم طلقة تكون تكون طلقتان اذا اعرضت عما قبلها واثبت ما بعدها انت طالق واحدة بل ثنتين. فانت تبني وتعرض عما قبل بل - 00:04:55

وكانك قلت لها انت طالق سنتين فتفق سنتين هذا على القاعدة. لكن عند الحنفية تطلق ثلاثا اذا قال لامرأته انت طالق كن واحدة بل اثنتين بل هنا ما اصبحت للاعراض عما قبلها اصبحت بمعنى - 00:05:12

الواو كأنه قال انت طالق واحدة وثنتين فيكون المجموع ثلثا تعرف تفهم الان لماذا قيد في المثال بقوله لامرأته الموطئة لأن غير المدخول بها لا تقع عليها الا واحدة فتبينوا بها ولا تقع استثنان وتكون لغوا. اما المدخل بها لما قال انت طالق واحدة - 00:05:31

بل ثنتين فهو بمثابة ما قال انت طالق واحدة وسنتين فاصبحت بل بمعنى الواو. ليش فرقنا بين المثالين قال في مثال الطلاق انت ايها المتكلم لا تملك باستخدام بل ان تضرب عما قبلها - 00:05:57

لا تملك لأن الطلاق وقع انت طالق واحدة وقع فقولك بل لا يفيد شيئا هذا معنى قوله في الجملة التي لا يصلح فيها الاعراض عما قبلها ف تكون بل بمعنى الواو اذا صلح ان تكون بل للاعرض عما قبلها فانها تعرضه - 00:06:16

له على الف درهم بل الفان. ما قالوا يلزم الفان فقط فاصبحت بل للالغاء. لماذا فرقنا بين المثالين؟ لأن في مثال الطلاق لا يصلح صدر الجملة او صدر الكلام لا - 00:06:41

كمروا الاضراب وبالتالي تطلق ثلاثا قال المصنف انه لا يملك ابطال الاول. ما هو نعم الطلقة الواحدة فيقعن الاول والثاني طلقة وطلقتان فازا اصبح قوله انت طالق واحدة وقع. فلما قال بل ثنتين - 00:06:57

واصبحت للاستئناف ليست للاضرار فازا هي تفيد شيئا عما قبلها واتهات ما بعدها. فلما تعطل الاضراب عما قبلها ماذا بقي اتهات ما بعدها بل تعمل فيما قبلها للاضراب وفيما بعدها لاتهات - 00:07:20

فلما تعطل عملها في الاضراب عما قبلها بقي في الاتهات فاصبحت طالقا بالاول واحدة وبالثانية ثنتين في المجموع ثلاث هذا معنى قوله لا يملك ابطال الاول فيقعن. قال بخلاف قوله على الف درهم في الاقرار يعني بل الفان - 00:07:39

قالوا يلزم الفان استحسانا عند الائمة الثلاثة ابي حنيفة وصاحبيه يلزم الفان واما عند زفر فيلزم ثلاثة الف قياسا على لفظ الطلاق وعامل زفر ابن الهذيل رحمة الله من ائمة الحنفية عامل المثالين من باب واحد - 00:08:02

وجعل بل في المثالين بمعنى الواو انت طالق واحدة بل سنتين يعني هو ثنتين له على الف درهم بل الفان يعني والفان فعند زفر لا اشكال طرد القاعدة وجعل بل هنا بمعنى الواو - 00:08:24

وجعلها مستمرة ورأى ان الاقرار ايضا مما لا يملك الرجوع عنه. لما قال له على الف درهم ثبت في ذمته فلما قال بل الفان اظيفت الى الالف فعامل الاقرار بمعاملة - 00:08:44

الطلاق وانت فهمت طريقة الائمة الثلاثة قالوا الطلاق انشاء لا يحتمل التدارك والاقرار خبر والخبر يحتمل التدارك. والزفر جعل الاقرار والطلاق كلها من باب الالتزام الذي يترب عليه حكم فهو بمثابة الانشاء في كل - 00:09:02

المثالين نعم ولكن للاستدراك بعد النفي للاستدراك ولكن للاستدراك بعد النفي غير ان العطف به انما يصح عند اتساق الكلام والا فهو مستأنف. لكن للاستدراك بعد النفي خاصة. اذا عطف مفرد على مفرد - 00:09:22

واذا عطفت الجملة عن الجملة فان لكن تأتي بعد النفي والاتهات معا مثل بل في الاستعمال وسيأتيك المثال لها بما يذكره المصنف رحمة الله هنا. لكن للاستدراك يعني انت تستدرك ما سبق لك من الكلام فتعود بلاك - 00:09:48

ولكن تستدرك يعني فتصوب بها كلاما سبق تقول ما جئت البارحة لكن اليوم او لكن اليوم تستدرك كلاما حصل منك او تستخدمها بهذا المعنى في السياق وتأتي لكن ايضا بمعنى العطف - 00:10:11

يعني بمعنى الواو واراد المصنف ان يبين هذه الاستخدامات في لكن وانها يقع بها العطف بمعنى الواو بشيئين اتساق الكلام والمراد به

ان يكون محل الاتهاب غير محل النفي في صدر الجملة يعني ما قبل لكن وما بعدها - [00:10:34](#)
الا يكونا متنافيین ان يكون محل الاتهاب غير محل النفي ليتمكن الجمع بينهما. فاما اذا توافقا ما قبل لكن وما بعدها فلا تصلح للعطف
وسيأتيك المثال الامر الثاني الذي يصح به - [00:10:55](#)

استعماله لكن بمعنى العطف ان يكون الكلام متصلة بعضه ببعض غير منفصل ليتحقق العطف. مثال لو قال في الاقرار وسيأتيك كلام
المصنف الان بعد قليل لو قال رجل هذا العبد الذي في يدي لفلان - [00:11:12](#)

اقر به قال هذا العبد الذي في يدي لفلان وحدد شخصا بعينه فقال فلان هذا الذي نسب المتكلم العبد اليه قال ما كان لي قط ولكنه
لفلان اخر الان هذا الذي قال ما كان لي ولكن - [00:11:32](#)

ما كان لي ولكنه لفلان ما قبل لكن نفي ملكه هو للعبد ما كان لي قط وما بعد لكن فيها معنى اخر فيها اتهاب ملك العبد لشخص اخر
فيقولون اذا اردت ان تستخدم لكن هنا او تنزلها على منزلة الواو فلابد ان يكون الكلام متصلة ان يقول هكذا ما كان لي - [00:11:52](#)
ولكنه لفلان اخر فاما اذا فصل قال ما كان لي قط وسكت ثم قال ولكنه لفلان اختلف الحال ما المختلف قالوا اذا سكت وفصل الكلام
اصبحت لكن هنا في الجملة استثناء - [00:12:20](#)

فتكون الجملة بعدها شهادة كانه يشهد ان العبد هذا ملك لفلان والملك لا يثبت بشهادة الواو اختلف الحكم المترتب على جوابه في
مسألة الاقرار اذا لو قال قول القاء في الجواب ما كان لي قط ولكنه لعمرو - [00:12:39](#)

متصلة بالكلام استخدمت الواو هنا بمعنى العطف فتكون الجملة واحدة انه اثبت به الملك لشخص اخر ليس له هو اما لو سكت قال ما
كان لي قط فهو ينفي الملك عن نفسه فدفع به قول القائل - [00:13:02](#)
هذا العبد الذي في يدي لك فقال ما كان لي قط وانتهت افاده الجملة هنا. اما قوله بعد ما سكت ولكنه لفلان تنزل منزلة الشهادة. يشهد
ان العبد هذا من كل عمرو - [00:13:20](#)

فان شهد معه اخر ثبت به الملك والا فشهادة واحد لا يقام به عند القاضي اتهاب ملكه بشهادة واحد هذا معنى قوله ولكن للاستدراك
بعد النفي هذا معناها في الاصل الموضوع له - [00:13:36](#)

قال غير ان العطف به يعني استخدامه لكن بمعنى العطف الواو. انما يصح عند اتساق الكلام. ما معنى الاتساق لا قلنا معنى الاتساق
شينان اتصال الكلام بحيث لا يفصل. والثاني - [00:13:51](#)

ان يكون محل الاتهاب غير محل النفي. الم نقل هي للاستدراك سيأتيك المثال بعد قليل لو استخدم لكن وما قبله وما بعده شيء واحد
بطل الكلام. ولا تكون للعطف. اذا اردتها ان تكون للعطف لابد من - [00:14:12](#)

تعقي ان يكون محل الاتهاب غير محل النفي. فتكون الواو بمعنى العطف يعني يا اخوة هل يصح ان تعطف جملة على جملة متناقضة
تقول حضر زيد وما حضر زيد هذا تنافي - [00:14:27](#)

لكن تقول حضر زيد وما حضر عمرو. هذا مقبول. اذا حتى استخدم لكن بمعنى الواو يشترط فيها ان يكون محل النفي مخالف لمحل
الاتهاب حتى يستقيم فيها معنى العطف واما اذا تواردت الجملتان نفيا واتهابا على محل واحد - [00:14:43](#)

لن تكون لكن هنا بمعنى الواو باي معنى ستكون للاستثناف جملة جديدة مثل ما قلنا اذا فصل الكلام مرة اخيرة حتى تستخدم او
تستعمل لكن في الجملة بمعنى واو العطف فانك تحتاج فيها الى شينان - [00:15:03](#)

اذ اقتصرها المصنف في في جملة واحدة قال اذا اتسق الكلام. اتساق الكلام يتحقق بشينان اتصاله من المتكلم بحيث لا يفصل ما قبل
لكن عما بعدها يتصل الكلام حتى تصبح لكن هنا بمعنى الواو العاطفة - [00:15:22](#)

الامر الثاني في معنى اتساق الكلام ان تكون الجملة في النفي محلها غير الاتهاب في الكلام. ان يختلف مورد الكلام اتهابا ونفيا حتى
تستخدم الواو تستخدم لكن بمعنى الواو اذا فقد احد الشرطين - [00:15:39](#)
ستكون لكن للاستثناف كلام مستأنف يقول ما كان لي هذا العبد قط وسكت ثم قال ولكنه لفلان اصبحت هذه جملة جديدة نزلناها
منزلة الشهادة كلام مستأنف لا علاقه له بصدر الجملة - [00:15:59](#)

ولن تكون لكن هنا بمعنى الواو وكذلك لو قال ما كان لي ولكنه لي ما يصلح هذا الا يكون النفي والاثبات في محل واحد. قال رحمة الله غير ان العطف به يعني بلاك انما يصح عند اتساق الكلام - 00:16:16

والا فهو مستأنف يعني سيكون الكلام على الاستئناف. نعم كالامة اذا تزوجت بغير اذن مولها بمائة درهم فقال المولى لا اجيز النكاح ولن اجيزه بمائة واجيز النكاح ولكن اجيزه بمائة وخمسين. طيب - 00:16:37

لا اجيز ولكن اجيز هل هذا مما اتسق فيه الكلام جواب لا لم لان النفي والاثبات توارد على محل واحد لا اجيز هذا النكاح ولكن اجيزه هذا في مثال امة تزوجت بغير اذن مولها بمائة. فقال لا اجيز النكاح ولكن اجيزه بمائة وخمسين. هل معناه - 00:16:57

لست اجيزه بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين. فابطل صورة وابتصر صورة؟ قال لا. هذا الكلام جعلناه فسخا للنكاح وجعل لكن مبتدأ كما قال المصنف اذا مثال لما فقدت ان محل النفي والاثبات - 00:17:26

اتحد تناقض الكلام قال لانه نفي فعل واثبات الفعل نفسه يعنيه لا اجيز ولكن اجيز قلت لك كانه قال ما حضر زيد ولكن حضر زيد فان يتواحد النفي والاثبات على محل واحد يجعل الاستخدام لكن بمعنى الواو العاطفة غير مستقيم. نعم - 00:17:46

قال ان هذا فسخ للنكاح وجعل لكن مبتدأ بان هذا نفي فعل واثباته يعنيه. الذي هو اجازة النكاح وعدم اجازته نعم قال واو واحد المذكورين انتقل الى حرف العطف او - 00:18:11

والكلام فيه اطول مما قبله من الحرفين السابقين بل ولكن او من الحروف المهمة من حروف المعاني لترتب كثير من النصوص عليها واشهر ذلك الكفارات التي تأتي للتخيير باو؟ وهل هي للترتيب - 00:18:31

او للتخيير يعني هل يأتي للترتيب من حيث القدرة والعدم او هي للتخيير وكذلك في اية الحرابة والخلاف فيها بين الفقهاء مشهور انما جزء الذين يحاربون الله ورسوله الى اخره لا كلام مصنفي عن الامرين في الكفارات والحراب بعد قليل - 00:18:51

فالحديث عن معاني او مهم قال واو واحد المذكورين ان كان المذكور شيئاً او تقول واحد المذكورات ان كان اكثراً من شيء ايش معنى واحد المذكورين يعني ان كانا مفردين - 00:19:09

فانه اثبات الحكم لاحدهما قل جاء زيد او عمرو فالذى يثبت له حكم المجبى احدهما قال او واحد المذكورين هذا اذا كان استخدام او بين مفردين. طيب وادا استخدمت بين جملتين - 00:19:27

يفيد حصول مضمون احدهما دون الاخر خلاص؟ تقول مثلا اشرب الماء او كل الطعام انت تخيره بين احد امرين هذا في في الطلب. وفي الخبر فانت تفید ایضا حصول مضمون احدى الجملتين. هذا معنی قولهم او - 00:19:49

باحد المذكورين هذه الطريقة في تفسير او وبيان معناها هو اختيار فخر الاسلام البذدوی وشمس الائمة السرخسي من الحنفية وعليه عامة اهل اللغة تفسير او بانها واحد المذكورين فيما ذهب بعض النحات - 00:20:14

ورجحه ابو زيد الدبوسي ان او موضوعة في الخبر للشك وفي غير الخبر للتخيير والاباحة انها في الخبر تكون للشك يقول جاء زيد او عمرو فانت متشكك في الذي جاء منهما - 00:20:37

ولم يترجح لك شيء وان كان في غير الخبر كل الطعام او اشرب الحليب او العصير في غير الخبر للتخيير والاباحة طيب اي الطريقتين اقيس وادق ما ذهب اليه النسفي في المنار - 00:21:00

هو تقرير اكثراً اهل اللغة وهو ما رجحه في اصوله البذدوی والسلخسي ان او واحد المذكورين هل من فرق بين قوله للشك او لقولك واحد المذكورين نعم ثمة فرق دقيق. لما اقول واحد المذكورين فيما ووجه فخر الاسلام البذدوی كلامه او اختياره يقول - 00:21:21

شك ليس معنی مقصودا في المخاطبات فكيف يوضع له كلمة في اللسان يعني هل الشك من المتكلم او في الكلام عموما هل الشك احد المقاصد المعقودة للكلام المراد التي يتعتمد لها المتكلم - 00:21:42

اذا كان الشك ليس معنی مقصودا هل تتصور انه سيضعون له في اللغة لفظا للتعبير عنه يقول الشك ليس مقصودا في المخاطبات لان مقصود المخاطبات الافهام مقصود الكلام الكلام وظاهر للافهم - 00:22:02

والشك لا افهم فيه فلن يكون هذا كلاما سيدا لان تقول او للشك تقول واحد المذكورين هل هذا اختلاف لفظي دقيق لا يترتب عليه

شيء؟ ربما كان كذلك من حيث السياق إلى هذا الحد في المعنى - [00:22:17](#)

ان قوله لأحد المذكورين هو ادق واصوب من ان تقول هي للشك في الخبر للتخيير والاباحة في غير الخبر يعني في الانشاء. تقول
رأيت زيدا او بکرا حضر زيد او عمرو - [00:22:32](#)

انت لم ترهما جمیعا ولا تخبروا بحضورهما جمیعا. انما رأيت احدهما وشككت فيه تقول رأيت زيدا او عمرا على طريقة الدبوس تقول
انت للشك هنا رأيت زيدا او عمرا فانت رأيت احدهما - [00:22:47](#)

لكنك شكت في عينه الذي رأيته من هو منهما وعلى طريقة النسفي ومن قبله السرخسي والبزدوي لما تقول رأيت زيدا او بکرا انت
تثبت الحكم لاحدهما. ولا يستعمل اللفظ الشك - [00:23:06](#)

يقول لانه ليس من مقاصد الكلام الموضوعة فلا يصح ان تقول ان او موضوعة للشك في الخبر وسيفر على هذا الان بعض المسائل
الفقهية في المذهب قال وقوله هذا حر او هذا - [00:23:20](#)

قوله احدهما حر وهذا الكلام ان شاء يحتمل الخبر فاوجب التخيير على احتمال انه بيان وجعل البيان انشاء من وجه واظهارا من
وجه واظهارا من وجه. هذا حر او هذا. هذا خبر او انشاء - [00:23:36](#)

يعني هو يخبر انه اعتقد احد عبديه والحرية قد ثبتت لاحدهما ثم شك ودخل فا قبل عليه عبдан او كان جالسا مع بعض مواليه فقال
لجليس له هذا حر او هذا هل يخبر عن شيء وقع سابقا - [00:23:56](#)

انه اعتقد احدهما ونسيه الان فاراد ان يقول سبق لي ان اعتقد احدهما وهو حر فهو اما هذا او هذا هل هو خبر ام هو انشاء يريد ان
يقول اعتقد هذا او هذا - [00:24:18](#)

يقول المصنف هذا الكلام انشاء يحتمل الخبر هذا الكلام الاصل فيه ان يكون انشاء ان يكون بمثابة ما لو قال اعتقد هذا او هذا فإذا
كان انشاء فانه يوجب احدهما والعتق عليه - [00:24:35](#)

قد يحتمل الخبر طيب كيف ساتعامل مع كلام المتكلم هنا في السياق؟ قال المصنف قوله هذا حر او هذا كقوله احدهما حر ليش
استعمل احدهما؟ لأن او لأحد المذكورين كانه قال الحرية لاحدهما او قال احدهما حر. طيب - [00:24:57](#)

ما تعين احدهما الان اذا اعتبرته انشاء يعني هو ينزل العتق على احد عبديه هل يصح العتق على مبهم الجواب لا يلزمه تعين طيب
لو كان خبرا لو اعتبرت الجملة خبرا - [00:25:21](#)

يقبل فيه الابهام؟ الجواب نعم يقبل لو كان خبرا كانه يقول لك اشتريت شيئا ونسيت ما هو؟ اعتقدت احد هذين وابهم اما لانه نسي او
ما اراد ان يطلعك خبر - [00:25:43](#)

من مقاصده احيانا الابهام لامر ما اما لنسیان او لتعتمد طيب السؤال الان كيف تتعامل في اقرار متكلم عندما يقول هذا حر او هذا.
يقول المصنف هو كقوله احدهما حر - [00:25:59](#)

طيب وهذا الكلام انشاء يحتمل الخبر. فاوجب التخيير على احتمال انه بيان وجعل البيان انشاء من وجه واظهارا من وجه هو انشاء
للحرية هذا الكلام ان شاء يعني هو هو انزال للعتق - [00:26:17](#)

جعل الكلام انشاء قال ويحتمل الخبر يحتمل الاخبار عن واقع. طيب فان لم تكن الحرية قد وقعت قبل وهي سابقة جعل الكلام انشاء
لو قال هذه الجملة هذا حر او هذا - [00:26:45](#)

وكان قد سبق له فعلا اعتقاد احدهما فيكون الكلام خبرا فان لم يسبق ذلك جعل الكلام انشاء لصيانته عن الكذب يقول الشراح فصارت
هذه الجملة انشاء شرعا واخبارا حقيقة يعني في الحقيقة ستكون اخبارا فان لم تكن - [00:27:02](#)

اصبحت انشاء طيب عندئذ ما الذي يترب؟ قال نوجب عليه اختيار العتق للمولى اختيار العبد احد هذين من حيث انه انشاء ومن
حيث انه اخبار سيكون اوجب الشك ويكون مجهولا فعليه بيانه - [00:27:25](#)

ما الذي جعلهم يحملون الكلام على الانشاء من وجه وعلى الخبر من وجه جعله انشاء من وجه يترب عليه شرط صلاحية المحل
للاعتق بحيث لو قال هذا حر او هذا ثم مات احدهما فقلنا له عين - [00:27:43](#)

لا يصح له تعيين الميت. لانه ليس محل للعتق هذا اذا جعلنا او اعطيانا الكلام حكم الانشاء حكم شرعى وشرطه صلاحية المحل لن يعتق عبدا ميتا فبترتب عليه عتق الذي بقي الحي - 00:28:05

بلا اختيار منه هذا اثر تنزيل الكلام منزلة الانشاء طيب وتنزيل الكلام منزلة الخبر يترتب عليه اجراره على البيان اذا قال هذا حر او هذا وعاملناه معاملة الخبر أصبح مجبرا على البيان لانه لو كان انشاء محضا لم يجبر لكن هذا فيه معنى الخبرية ولا - 00:28:25
يصح ابقاءه مجهاولا لترتب اثر العتق عليه في كلا الحالين يلزمه عتق احد عبديه فجعله انشاء يترتب عليه صلاحية المحل شرطا وجعلوه خبرا يترتب عليه وجوب تعيينه فهذا معنى قوله - 00:28:52

وجعل البيان انشاء من وجه واظهارا من وجه. نعم واذا دخلت في الوكالة يصح بخلاف البيع والاجارة اذا دخلت او في الوكالة كأن يقول وكلت فلانا او فلانا يقول يصح - 00:29:11

طيب هو هنا ما عين اذا وقعت الوكالة على مجهاول او على معلوم وقعت الوكالة لمجهاول وكلت فلانا او فلانا ما عين وقعت الوكالة لمبهم صح يصح مع الجهة قال بخلاف البيع والاجارة - 00:29:29

مثل لو قال بعترك هذا او هذا ما حكمه ما حكمه بعترك هذا او هذا لا يصح والسبب الجهة طيب لو قال بعترك هذا بعشرة او بعشرين ايضا لم يصح اذا سواء كانت الجهة التي وقعت بسبب استعمال او - 00:29:48

سواء وقعت في العقد نازلة على المعقود عليه سلعة او ثمنا لان من شروط صحة البيع ان يكون معلوما ان يكون المعقود عليه معلوما سواء كانت السلعة او الثمن. قال بخلاف البيع والايجار. كذلك لو قال اجرت هذا او هذا - 00:30:21

لا يصح لعدم التعيين او قال اجرته اليوم بدرهم او بدرهمين لجهة المعقود عليه لماذا صحت او مع كونها لعدم التعيين صحت في الوكالة ولم تصح في البيع والايجار اذا قلت ان من شرط صحة البيع والايجار ان يكون المعقود عليه معلوما فالوكالة - 00:30:43

احف من ذلك يقولون صحت الوكالة استحسانا وجه الاستحسان ان مبني الوكالة على التوسيع لعدم تعلق الالزام بها. وبالتالي فهي جهالة مستدركة فلا تفضي الى منازعة لن يترتب عليها شيء مما يحذره الشارع بخلاف البيع والايجار - 00:31:08

الجهالة باستخدام او مفضية الى اختلاف بين الطرفين يفضي الى منازعة فامن هذا الباب باشتراط علم المعقود عليه سلعة كان او ثمنا استثنى فقال الا ان يكون من له الخيار معلوما في اثنين او ثلاثة - 00:31:30

يعني يصح البيع او الاجارة باستعمال او الاصل فيها الا تصح قال الا ان يكون من له الخيار من البائع او المشتري معلوما في اثنين او ثلاثة لما يقول بعترك هذا او هذا - 00:31:52

ويكون من له الخيار وهو في هذا المثال المشتري محصورا في اثنين او ثلاثة فيصح عندئذ ان يكون مختارا لاحد هذه المعطوفات او اذا كان في حدود اثنين او ثلاثة - 00:32:16

نحتاج ان نفهم ثلاثة اشياء في المثال الاول ان الاصل في البيع والايجار اذا استعملت فيها او في المعقود عليه الا تصح. والسبب الجهالة لعدم التعيين وجهالة المعقود عليه مفقده - 00:32:32

صحة البيع شرطا من شروطه فاذا عند الائمة الثلاثة لا يصح استعمال او في البيع والايجار اذا عطفت بها في المعقود عليه بسبب الجهالة. هذا عند الائمة الثلاثة وعند زفر - 00:32:50

مخالفا لاصحابه موافقا للشافعى يصح اه عفوا لا يصح قياسا قياسا على البيع والشراء ولا يستثنى من هذا شيء المسألة الاولى اذا ان الاصل عدم صحة البيع والايجار اذا وقعت فيها او - 00:33:09

بين المعقود عليه سلعة او ثمنا والسبب الجهة. المسألة الثانية ان المجهاول هنا في او اذا وقع الخيار لصاحبه محصورا بين اثنين او ثلاثة صح استحسانا عند الائمة الثلاثة خلافا لزفر والشافعى - 00:33:30

مرة اخرى الامر الثاني هنا لو قال بعترك هذا او هذا وكان مله الخيار محصورا معلوما له بين اثنين او ثلاثة اشياء صح استحسانا فان كان اكثر من ثلاثة فلا - 00:33:50

وان كان من له الخيار ليس محددا ولا معلوما في العقد ايضا فلا فكأنهم رأوا ان الجهة هنا تضاعلت لما حددنا من له الخيار ثم حصدنا

له الخيار بين اثنين او ثلاثة لا اكثر - 00:34:06

فقالوا يصح استحسانا وجه الاستحسان كما فهمت ان هذه الجهة تضاعلت بعد ان عينا من له الخيار اذا لا تفضي لا منازعة هذا خلافا لما ذهب اليه زفر والشافعي فجعلوا المسألة باقية على عدم الصحة - 00:34:22

فسواء كان التخير بين اثنين او ثلاثة وعین من له الخيار او لم يعین اذا استخدمت او في العقد على المعقود عليه بعثتك هذا او هذا 00:34:42 عشرة او بعشرين ما صح العقد -

مطلقا عند الشافعي وزفر من الحنفية فيما استثنى الائمة الثلاثة ابو حنيفة واصحابه استثنوا سورة واحدة اذا استخدم او في المعقود عليه وقد عین من له الخيار وجعله معلوما بين اثنين او ثلاثة - 00:34:57

المسألة الثالثة لماذا جعلوها بين اثنين او ثلاثة قالوا لأن خيار الشرط لما جاز في ثلاثة أيام نزلنا الثلاثة الأيام في الزمن على الثلاثة الامور او الاشياء التي يخير فيها فاعتبرنا العدد الثلاثة وما زاد عليه جعلناه في حيز الجهة التي لا يمكن استدراها - 00:35:14

فرأوا فقط الى ان الجهة تضاعل بهذا فتغتفر ويسهل الامر فيها. هذا معنى قوله واذا دخلت في الوكالة يصح لماذا صحت في الوكالة مع ان او ليست للتعيين لأن مبني الوكالة على التوسيع وهذا استحسان عندهم والا فهي لغير التعين - 00:35:38

على بابها في او لكن الجهة فيها كما قالوا هنا مستدركة لا تفضي الى منازعة وبخلاف البيع والاجارة فان دخول او لا يصح بها البيع والاجارة والسبب نعم ما يترتب عليها من جهالة المعقود عليه - 00:36:00

الا ان يكون من له الخيار معلوما في اثنين او ثلاثة فيصح استحسانا عند من عند الائمة الثلاثة خلافا لزفر والشافعي فانهم بقوا على عدم صحة البيع قياسا على الاصل - 00:36:17

لجهالة المبيع وجه الاستحسان كما قلت لك عند من ؟ عند الائمة الثلاثة اذ صححوه عند من يكون له الخيار معلوما وهو محصورا في اثنين او ثلاثة ان الجهاد هذه بعد تعين من له الخيار يخف اثرها وانها لا تفظي الى منازعة ولأن خيار الشرط لما جاز في ثلاثة أيام

الحق به محل - 00:36:35

قال ايضا في اثنين او ثلاثة اشياء نعم وفي المهر كذلك عندهما ان صح التخمير وفي النقطتين يجب الاقل وعنه يجب مهر المثل بالمهر كذلك عندهما عند ابى يوسف ومحمد ابن الحسن اذا تزوج امرأة - 00:36:56

وقال في المهر ان لها الف درهم حالة او الفان مؤجلة الى سنة الان نحن نتكلم على محل عقد المهر في عقد النكاح يجب تسميته معلوما والمهر المجهول لا يصح - 00:37:18

طيب لما قال تزوجتها على الف حالة او على الفين الى سنة ما الذي يجب عليه من المهر عند ابى حنيفة اذا استخدم او في تسمية المهر بطل ما سماه ووجب لها مهر المثل - 00:37:41

واعتبر او هنا مفضية الى جهالة ولا يترتب عليه شيء فاذا بطل ما ذكره في المهر معددا او عاطفا او فلما لغى المهر عدنا الى الاصل ما الاصل مهر المثل هذا عند من - 00:38:04

عند ابى حنيفة رحمة الله. اما عند صاحبيه فللمسألة صورتان الاولى ان صح التخمير فيما سماه الزوج ان صح التخمير كما قال المصنفون يعني ان كان التخمير مفيدا مثل لو قال - 00:38:23

تزوجتها على الف حالة او على الفين الى سنة في مثل هذا يقولون يصح التخمير في المهر كذلك عندهما. ايش يعني كذلك في المهر كذلك عندهما عاطفا على قوله صحا يعني ويصح ايضا في المهر عند ابى يوسف ومحمد - 00:38:45

يصح عندهم المهر لو استخدم فيه او بشرط ان صح التخمير ايش يعني انصح التأخير؟ قالوا ان كان التأخير مفيدا. كيف يكون مفيدا؟ اما ان يكون المالان المذكوران في المهر قبل او وبعد - 00:39:15

او يكونان مختلفين وصفا او جنسا مثل يقول تزوجتها على الف حالة او الفين الى سنة هذان مالان متفقان او مختلفان مختلفان في الجنس او في الوصف في الوصف يقول لها علي في المهر الف درهم حاله او الفين - 00:39:31

اختلف المالان هذه الف حالة وهذه الفين مؤجلة او اختلفا جنسا يقول تزوجتها على الف درهم او مئة دينار هذا ايضا على التخمير

فيقولون ان صح التخيير اذا اختلف المالان جنسا او صفة صح التخيير - 00:39:52

فيكون الزوج مخيرا في دفع اي المهرين شاء يكون مخيرا اذا قال تزوجتها على الف حالة او الفين مؤجلة او قال تزوجتها على الف درهم او مئتي دينار فهو مخير يدفع اي المهرين شاء - 00:40:09

هذا متى اذا صح التخيير قلنا ما معنى يصح التخيير ان يكون مفيدا وهذا لا يكون الا اذا اختلف المالان جنسا او صفة فاذا اختلف المالان صح التخيير وعليه ان يدفع احد المهرين شاء طيب - 00:40:31

اتفاق المالان ولم يختلفا كأن يقول تزوجتها على الف او الفين غير مفيد فلا يصح تخييره ويجب عليه الاقل منها قال وفي النطدين يجب الاقل اذا او حتى لو قال - 00:40:51

تزوجت على الف حالة او الف مؤجلة ماذا يلزمها الاقل المؤجلة يأخذ الاقل ليس فرقت في المثالين مرة اعطيته التخيير ومرة قلت له لا تخيير لك ويجب عليك الاقل نعم لما صح التخيير اعطيتها التخيير - 00:41:16

لما صح التخيير بمعنى ان يكون المالان مختلفان جنسا او صفة جعلنا التخيير مقبولا وعاملناه به فقلنا تفضل اختر ما تشاء. هل ستعطيها الفا مؤجلة او الفين حالة؟ او العكس. هل ستعطيها مئتي دينار او ستعطيها - 00:41:38

الف درهم الخيار لك بان او هنا جاءت صالحة للتخيير ما معنى صالحة للتخيير؟ المالان مختلفان فلما تخير انت تخير بين شيئين مختلفين. اما اذا قال تزوجتها على الف او الفين - 00:41:56

هنا لا تخيير هنا نقدان متفقان فهنا لا تخيير ويعامل بایجاد الاقل عليه. ليس الاقل؟ قالوا لانه المتيقن. وايجب ما زاد عليه لا سبيل اليه فاخذنا بالاقل وهو المتيقن فاوجبنا عليه - 00:42:14

هذا كله عند الصاحبين اما ابو حنيفة فالمسألتان عنده من باب واحد. ان قال تزوجتك على الف حالة او الفين مؤجلة. تزوجتك على الف درهم او مئتي دينار تزوجتك على كذا او كذا سواء صح التخيير او لم يصح عند الامام ابي حنيفة - 00:42:30

اذا جاء في المهر واستعمل او ابطلنا ما سمي واجبنا لها مهر المثل ما وجه ما ذهب اليه ابو حنيفة قال لان الواجب الاصل في مهر هو مهر المثل في النكاح - 00:42:50

هذا الاصل الا ترى انه لو لم يسمى مهرا وجب عليه مهر المثل فدل على انه الاصل طيب ماذا لو جاء شخص فسمى مهرا غير مهر المثل؟ يعني مهر المثل الف - 00:43:09

فسمى خمسمائة ووافقت سمي الفين فوافقت قالوا طالما وجدنا ما يعدل عنه عن الاصل عندما تكون التسمية معلومة نعدل اليها. واذا كانت التسمية مجهرة او ما سمي شيئا عدنا الى - 00:43:23

الاصل ما الاصل مهر المسك فلما استخدم او صارت التسمية مجهرة مجهرة غير معلومة فرفضناها وابطلناها وعدنا الى وهذا كلام وجيه فيما ذهب اليه الامام وذهب الصاحبان فيما فهمت انه لما استعمل او - 00:43:39

نزلنا او على بابها انها لاحد المذكورين متى نعطيه التخيير ومتى لا نعطيه؟ ان صح التخيير خيرناه وان لم يصح التخيير واجبنا عليه الاقل لانه المتيقن. نعم وفي الكفارية يجب احد الاشياء عندما خلافا للبعض - 00:43:58

بكفارية يجب احد الاشياء عندما هذى الكفارات مثل كفارة اليمين التي هي على التخيير فكافارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة. مخير بين هذه الثلاثة - 00:44:18

وكفارة الاذى في النسك فدية من صيام او صدقة او نسك هي ايضا على التخيير وهذه المسألة المشهورة في الاصل بمسألة الواجب والخلاف فيه بين الجمهور من جهة والمعتزلة من جهة - 00:44:37

في التسمية هل يسمى الواجب المخير فاشكال المعتزلة ومن وافقهم هنا من حنفية العراق يرفضون هذه التسمية ويقولون هو تناقض كيف واجب مخير التخيير اباحة فكأنك تقول واجب غير واجب - 00:44:56

فيرفضون التسمية ولما جاءوا في التفصيل قالوا في الكفارة لما خير بين اطعام وكسوة وعتق رقبة ما الواجب عليه قالوا احدها لا بعينه الواجب عليه واحد من هذه الثلاثة لا بعينه والاختيار له - 00:45:18

وهم يقولون الجميع واجب بصفة التخيير فهل هذا خلاف اللفظ او معنوي فيه وجهتان عند اهل الاصول لكن اذا اتيت لاهل المقالة انفسهم وهم المعتزلة فانهم يقررون ان الخلاف لفظي - [00:45:39](#)

تعرف متى يكون معنويا في حالة واحدة اذا ثبت عندنا ان المعتزلة معتزلة بغداد تحديدا العراق او حفيفية العراق اذا ثبت انهم يقولون [00:46:02](#) كالتالي ماذا لو جاء من وجبت عليه كفارة يمين

فاطعم عشرة وكسا عشرة واعتق رقبة لو فعل الثلاثة فهل يثاب ثواب واجب واحد او ثلاثة واجبات الجمهور ماذا يقولون شخص اطعم عشرة مساكين ثم في اليوم التالي كسا عشرة مساكين ثم في اليوم الثالث اعتق رقبة - [00:46:21](#)

الكفارة وقعت عنده بالاول الذي فعلها ثم يقع الامر في الاخرين بعد ذلك نافلة السؤال عندما يقول المعتزلة الجميع واجب هل معنی هذا [00:46:45](#) عندهم انه اذا فعل الثلاثة وفي يعني اصبح يثاب

ثواب ثلاثة واجبات ان كان الجواب نعم فالخلاف معنوي وان كان لا فالخلاف لفظي والعكس لو ترك الكفار وعصى فهل هو اثم بترك [00:47:06](#) واجب او اثم بترك ثلاثة واجبات ان ثبت عندهم انهم يقولون ان ائمه بثلاثة واجبات فالخلاف -

معنی ينسب الى المعتزلة هذا القول وابو الحسين البصري في المعتمد يؤكّد نفيه وانهم لا يقولون بذلك وان الثواب على واجب واحد [00:47:31](#) والعقاب على واجب واحد وليس على ثلاثة فاذا صح هذا

وتقرر فلا يصح نسبة خلاف هذا اليهم. فهم اصحاب القول ولا يصح ايضا نسوة هذا القول الى عامة الحنفية ماذا يقولون النسفي؟ قال [00:47:49](#) وفي الكفارة يجب احد احد الاشياء عندنا خلافا للبعض

قصد بالبعض حنفية العراق فانهم يقولون كما قالت المعتزلة والسبب ان معتزلة بغداد ايضا تحريرا هم من بين عامة المعتزلة من [00:48:04](#) يذهب هذا المذهب وان الواجب هو الجميع. وقد مر بكم لما يقولون مثلا ان اه فيما يذهب اليه عامة الفقهاء واكثر الاصوليين

واجب واحد غير معين والمأمور مخير في تعيين واحد منها ويعتبر باختياره المال ثم يعني بعضهم من قال انه واجب عند الله وان [00:48:28](#) كان مجهولا في حق العبد لان الله عالم بان من عليه

الكفارة سيختار ما هو الواجب عنده واما القول الباطل الذي لا ينسبه احد الى احد بعينه وانهم يقولون لانهم يقولون ان [00:48:45](#) الواجب ان الواجب غير معين حتى عند الله تعالى الله

ويتعين بفعل العبد فاذا اختار العبد اطعام عشرة مساكين مثلا في كفارة اليدين تعين انه هو الواجب او اذا اختار الكسوة وهذا القول [00:49:09](#) من الفساد في العقيدة بما كان ويسمى عند اهل الاصول بقول الترجم

لان الاشاعرة تنسبه الى المعتزلة والمعتزلة تنسبه الى الاشاعرة فكانهم ترجموا القول به يرجمون بعضهم به فسمي بقول الترجم [00:49:24](#) وعلى كل فمثلا هذا في في مدارس في مسائل الدراسة ينبغي ان تذكر فقط ببيانها والا فلا يصح عدها قولها لانه لا قائل به على الحقيقة -

المعتزلة يقولون الكل واجب على طريق البدن ان يسقطوا الواجب بتعيين واحد من الثلاثة. وقد مر بك قبل قليل ان ابا الحسين [00:49:47](#) البصري اه يقول في المعتمد فاما معنی قولنا ان الاشياء واجبة على البدل فهو

انه لا يجوز للمكلف الاخال بجميعها ولا يلزمها الجمع بينها ويكون فعل كل واحد منها موكلا الى اختياره لتساويها في وجه الوجوب [00:50:06](#) ولذلك علق الاستاذاني بعد نقل كلام ابا الحسين البصري هذا قال وهذا بعينه هو قول الفقهاء -

فلا خلاف في المعنی. وقصدنا ابا الحسين بأنه من ائمة الاعتزاز. وذكر قوله على الاقل يبين مكانة هذه المسألة عنده فعلى كل حال ما [00:50:29](#) قرره بالبركات النسفي هنا لعامة الحنفية هو ما عليه الجمهور. انه في الكفارة -

انها جاءت باو فالواجب احد الاشياء وهو مسألة الواجب المخير. نعم وفي قوله تعالى ان يقتلوا او يصلبوا للتخيير عند مالك رحمة الله وعندنا بمعنى بل اي بل يصلب اذا اتفقت المحاربة بقتل النفس واخذ المال - [00:50:48](#)

بل تقطع ايديهم اذا اخذوا المال فقط بل ينفوا من الارض اذا اذا خوفوا الطريق. نعم اية الحرابة والخلاف فيها هل الحكم فيها تخيير

عند الامام فيختار الحد او الجزاء المنافقين يراه لاهل الحرابة - [00:51:11](#)

ويختار بين هذه العقوبات ان يجمع بين القتل والصلب او ان يقتل فقط او ان يجمع مع ذلك قطع الابدي والارجل من خلاف كل ذلك على التخيير. هذا مذهب مالك رحمة الله - [00:51:31](#)

وان المسألة عن التخيير مذهب مالك وايضا مذهب الظاهري وقال به من ائمة التابعين الحسن البصري وابراهيم النخاعي وهذا القول هو قول الاقل من الفقهاء مذهب ما لك الظاهري وحملوا او هنا في الاية على التخيير - [00:51:47](#)

وهي الاصل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا. واحد ان يقتلوا اثنين او يصلب ثلاثة او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف اربعة او يوفوا من الارض - [00:52:05](#)

قالوا هذا تماما مثل قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقب فكما تركنا التخيير هناك لمن عليه الوجوب وهو المكلف الذي يحيث في الكفاره جعلنا التخيير هنا لمن عليه الوجوب وهو اليمان في اقامة الحدود - [00:52:22](#)

فهو مخير يفعل ما يشاء فطريقة مالك والظاهري اجراء او في الاية على على اصلها وذهب الجمورو من الشافعية من الحنفية والشافعية والحنابلة الى ان او هنا بمعنى بل وجعلوا الجزاء في الاية مرتبة على العقوبة - [00:52:43](#)

وان اوهن بمعنى بل قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة او اشد يعني بل اشد قسوة فقالوا او تأتي بمعنى بل وتكون عندي للتعداد - [00:53:07](#)

بناء على اصل وهو ان الجملة اذا قوبلت بالجملة انقسم البعض على البعض يعني كما ان انواع الجنائيات في الحرابة متفاوتة فكذلك العقوبات متفاوتة ولا يعني يصح ان تنزل عقوبة مغلظة على جنائية مخففة. يعني فرق بين من قتل - [00:53:24](#)

ومن قتل وسرق ومن اخاف الطريق فقط. فهو لاء ليسوا سواء في الحرابة. فمنهم من يخيف الطريق. قال رحمة الله. وعندنا بمعنى بل اي بل يصلب اذا اتفقت المحاربة بقتل النفس واخذ المال - [00:53:47](#)

يعني قتل وصل بل تقطع ايديهم اذا اخذوا المال فقط بل ينفوا من الارض اذا خوفوا الطريق فهي ترتيب للعقوبة على الجنائية وان كل جنائية الله من العقوبة التي تتناسب وناسب ذكر الاية لانها من معاني - [00:54:02](#)

او نعم وقال اذا قال لعبدة ودابته هذا حر او هذا انه باطل لانه اسم لاحدهما غير عين وذلك غير محل للعتق وعنه وعنه هو كذلك. لكن على احتمال التعيين - [00:54:20](#)

حتى لزم التعيين كما في مسألة العبدين والعمل بالمحتمل اولى من الاهدار فجعل ما وضع لحقيقة مجازا عما يحتمله وان استحال حقيقته وهو ينكران الاستعارة عند استحالة الحكم. طيب المسألة كالتالي اذا قال لعبدة ودابته - [00:54:41](#)

هذا حر او هذا قال الصاحبان هذا كلام باطل طيب لو جئت انت من غير فقه ستصول يا اخي هو يخاطب عبدا ودابة والدابة ليست محلا لقوله هذا حر. اذا سيق العتق على - [00:55:03](#)

العبد بما اعتبر الكلام لغوا قالوا قوله لعبدة ودابته هذا حر او هذا باطل. والسبب قالوا قوله هذا حر اسم لاحدهما غير عين غير متعين وهذا لا يصلح ان يكون محلا - [00:55:21](#)

للعتق لا تقل ان احدهما لا الاحدية هنا عامة هذا او هذا احدهما الاحدية العامة لا تصلح ان تكون محلا للعتق محل العتق هو العبد المعين واما الاحدية العامة احد الشيئين غير معين - [00:55:39](#)

لا يصح لكن على احتمال التعيين فانه يلزم فانه ابي حنيفة فاذا الصاحبان اعتبرا قوله لعبدة ودابته هذا حر او هذا اعتبروا الكلام باطلما. لان احدهما حر احدية عامة وهذه ليست محلا صالح للعتق فلغى الكلام - [00:55:58](#)

وعنه المنطلق نفسه بدأ معه النفس المنطلق ان الاحدية هنا عامة لا تصلح لا تصلح لتنزيل العتق عليها. العتق لا ينزل الا على عبد محل صالح للعتق. اما الاحدية هذه اعم - [00:56:22](#)

احدهما حر وتبين انه يلزم التعيين. يعني فلما احتمل التعيين لزم فجعل ابو حنيفة المسألة كقوله في عبديه هذا حر او هذا قلنا

ما زلنا اما قلنا جعلنا الكلام انشاء من وجه خبرا من وجهه - 00:56:41

فقلنا يلزم بالانشاء الا يصح العتق الا على محل صالح فلا يصح على الميت. وعلى الخبر يلزم التعيين فقالوا كذلك فعند ابي حنيفة
جعل المسألة من نفس المنطلق قال وعنه هو كذلك يعني على ما قرراه انه اسم لاحدهما غير عين - 00:57:01

وانه ليس محلا للعتق لكن على احتمال التعيين حتى لزم التعيين كمسألة العبدين التي مرت قبل قليل في قوله هذا حر او هذا قال
في تقرير الكلام ابي حنيفة والعمل بالمحتمل اولى من الاهدار اما ان تهدر الكلام كما صنع الصاحبان وتعتبر الكلام لغو - 00:57:21

او تصحح الكلام بشرط التعيين فيبقى الكلام محتملا للتصحيح. طيب ان تعامل كلاما باحتمال التصحيح فتطلب اولى او تهدر الكلام
اولى يقول ابو حنيفة العمل بالمحتمل اولى من الاهدار طيب تذكرون ما مر معنا في مسألة الاسبوع الماضي - 00:57:45

لما يقول للاكبر او حتى قبل في درس الحقيقة والمجاز قلنا اذا كانت الحقيقة متعددة والمجاز غير قابل لغى الكلام مثل ان يقول لمن
هو اكبر منه سنا هذا ابني - 00:58:09

فاعتبرنا الكلام لغو لانه لا يتنزل بمنزلة اختلاف السن فلا يتصور مثل هذا فاعتبرنا الكلام لغو ولم نحمله ولا حتى على المجاز قال
والعمل بالمحتمل اولى من الاهداء فكان الصاحبين جعلوا المسألة مهدرة - 00:58:22

وجعلوه مجازا غير قابل غير قابل للدم ويحتمل تحقيق فهي تماما عنده مثل مسألة هذا ابني لمن هو اكبر منه سنا يقول لعبدة ودابته
احدهما حر اصبح الكلام عندهم غير قابل - 00:58:41

للتصحيح فلغى الكلام عند ابي حنيفة بل هو كلام لا يتنزل ابتداء على العتق لكنه يحتمل التعيين كقوله لعبدة حر او هذا يقول
 يجعل يعني ابو حنيفة ما وضع لحقيقة مجازا عما يحتمله - 00:59:01

جعل ما وضع لحقيقة الكلام لما قال في مسألة العبد والدابة هذا حر او هذا جعل طب ما الذي وضع لحقيقة هذا الكلام؟ هذا حر او
هذا؟ ما الحقيقة لا - 00:59:21

احدهما غير معين هذا الحقيقة يقول جعل ابو حنيفة ما وضع لحقيقة فحمل الحقيقة على المجاز ما المجاز هنا؟ تعيين احدهما ان
يتعيين الا العبد لان الدابة ليست محلا صالحا للعتق - 00:59:40

يجعل ابو حنيفة الكلام على حقيقته ها جعل الكلام على حقيقته لا يصح لا يصح حبه على الحقيقة لان الدابة لا تعتق ولا تحتمل العتق
 يجعل الحقيقة الذي هو احدهما - 00:59:59

لا يعنيه هذا الحقيقة حمله على المجاز وهو احدهما بشرط التعيين هذا هو المجاز وعنهما جعلوا حتى المجاز غير قابل ما السبب؟
قال وهم ينكران الاستعارة عند استحالة الحكم هذه طريقة مرت بك في اختلاف طريقة الصاحبين عن عن الامام - 01:00:19

عندما جعلوا المجاز هل هو متعلق بالكلام او بالحكم فلما قال هما ينكران الاستعارة يعني حمل المجاز تشبيها عند استحالة الحكم
فيطلبون المجاز. فلما لم يصح الكلام عندهم لم يصح عندهم حتى بالمجاز وعند ابي حنيفة امكن حمله على المجاز فقال به -
01:00:41

خلاصة القول ان قوله في مسألة العبد والدابة هذا حر او هذا يصح ويحمل العتق على العبد تعيينا عند ابي حنيفة. ويلغو الكلام
عنهما. المقصود من هذا التقرير الاصولي ان تفهم بناء - 01:01:05

المسألة فقهيا في المذهب عندهم وكيف جعل ابو حنيفة هذه الجملة صالحة لعتق العبد؟ وكيف لم تصح عندهما؟ والمنطلق عندهما
ابتداء واحد وفي الكلام على حقيقته غير صالح لكن جعل له طريقة الى المجاز وهم يأبىانه رحم الله الجميع - 01:01:25

وستعار للعموم فتصير بمعنى الكلام على حرف او تستعار للعموم فتصير بمعنى واو العطف لا عين الواو لا عين الواو وهذا
واضح فعين الحرف يختلف فلن تصير هي الواو العاطفة لكن ستأخذ معناها في ماذا - 01:01:48

في العموم يعني عموم الجمع في العطف نعم وذلك اذا كانت في موضع النفي او موضع الاباحة كقوله والله لا اكلم فلانا او فلانا حتى
اذا كلام احدهما يحيث ولو كلامهما لم يحيث الا مرة - 01:02:10

ولو حلف لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان يكلمها. لما يقول والله لا اكلم فلانا او فلانا سيحيث اذا كلام احدهما طب لو كلام الاثنين

قال والله لا اكلم فلانا او فلانا. فاذا كلم واحدا منهما حنيث وعليه الكفارة. طيب لو كلم الاثنين قال فيحيثت مرة واحدة لو كلهمما لم يحيثت الا مرة. لم قال او هنا بمعنى الواو كأنه قال والله لا اكلم فلانا وفلانا - 01:02:46

فلو كلم احدهما فعليه الكفارة ولو كلم الاثنين فعليه كفارة واحدة لماذا جاءت او هنا بمعنى الواو؟ قال لانها في سياق النفي فاذا في موضع النفي تكون او للعطف ولا تطبع منهم اثما - 01:03:07

او كفورا فايهمما اطاع سيكون مخالفا لنهي الشارع. طيب لو قال فلا تطبع منهمما اثما وكفورا لن يكون مخالفا مرتکبا لنهي الا اذا اطاع الاثنين. اما اذا قالوا احدهما فلا. فاذا او - 01:03:27

استخدمت هنا بمعنى الواو والله لا اكلم فلانا او فلانا فجاءت بمعنى لا اكلم فلانا وفلانا وثمرة هذا كما قال هنا اذا كلم احدهما يحيثت. ولو كلهمما لم يحيثت الا - 01:03:49

مرة وليس مرتين لان امه هنا اصبحت بمعنى الواو ومثال الاباحه هو يقول تصبح بمعنى او العطف اذا كانت في موضع النفي او اباحه. اخذت مثال النفي. اما مثال الاباحه - 01:04:05

لو حلف لا يكلم احدا الا فلانا او فلانا. اين الاباحه قالوا هذا استثناء من الحظر والاستثناء من الحظر اباحة على طريقة الحنفيين الاستثناء للاثبات نفي ومن النفي اثبات. ومن الحظر اباحة - 01:04:21

طيب لما قال والله لا اؤوم احدا وحرم على نفسه الكلام ثم قال الا فلانا او فلانا فقد اباح لنفسه الكلام احدهما. او هنا بمعنى الواو قال فله ان يكلهمما. اذا ليس استثنى لنفسه واحدا منهمما - 01:04:43

بل استثنى اليه ما قال فله ان يكلهمما فاصبحت او هنا بمعنى بمعنى؟ الواو. الواو. نعم و تستعار بمعنى حتى هذه اخر مسائل او في درس اليوم نعم و تستعار بمعنى حتى اذا فسد العطف لاختلاف الكلام - 01:05:01

ويحتمل ضرب الغاية كقوله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم. طيب في اكثر من نسخة من المنار في الشروح الجملة كالتالي و تستعار بمعنى حتى او الا انت - 01:05:24

وهذا غير واردة عندكم في النسخة تستعار بمعنى حتى او الا ان و تکمن باقي الكلام اذا فسد العطف لاختلاف الكلام فيكون سياق الجملة كالتالي و تستعار بمعنى حتى او الا ان اذا فسد العطف لاختلاف الكلام - 01:05:43

يعني تستعار الواو عفوا تستعار او بمعنى حتى او بمعنى الا ان ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم ليس لك من الامر شيء حتى يتوب عليهم ليس لك من الامر شيء الا ان يتوب عليهم. فالا ان او انت - 01:06:10

بمعنى متقارب في هذا السياق. طيب هذى استعارة يعني مجازي من معانى او فيما ذكره المصنف رحمه الله هنا قال اذا فسد العطف قال قبل قليل او في اصل معانها ما هو - 01:06:32

ل احد المذكورين وهو ادق من ان تقول للشك كما ذهب اليه الدبوسي وبعض النحاة او ل احد المذكورين وقلنا تستعمل مجازا بمعنى الواو العاطفة. متى في موضع النفي او الاباحه. ممتاز. و تستعمل بمعنى بل - 01:06:51

في اية الحرابة. طيب هنا ايضا من معانى او المجازية انها تستعار بمعنى حتى يعني بمعنى الغاية سواء قلت حتى او قلت الا انت فهي الغاية. الا انت. قال اذا فسد العطف لاختلاف الكلام ويحتمل ضرب الغاية. هذى كالقيود - 01:07:12

اذا فسد العطف فلن تكون بمعنى العطف ليس لك من الامر شيء او يتوب بمعنى ويتوبي ليس مراد العطف العطف هنا لا يصح وايضا قال اذا فسد عطف الاختلاف الكلام ويحتمل ضرب الغاية هذا قيد اخر - 01:07:31

اذا كان الكلام يحتمل ان تكون الغاية ان تكون الغاية مضروبة يعني ان يكون المقصود بمعنى او هنا تحديد غاية ليس لك من الامر شيء الا ان يتوب عليهم. حتى يتوب. فاذا اتضح ان الغاية مضروبة يعني مقصودة في الكلام - 01:07:47

والعطف فاسد لاختلاف الكلام ستحمل او بمعنى حتى. طيب ليس لك من امرهم شيء يا محمد الا ان يتوب الله عليهم فتفرح بحالهم او يعذبهم فتتشفى منهم طيب حتى تفهم سياق الاية قبلها - 01:08:08

ليقطع طرفا من الذين كفروا او يكتبهم فينقلبوا خائبين ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم. ليس لك او يتوب كيف سياق الكلام تكلم المفسرون في هذه الاية تحديدا في فهم ترتيب السياق كيف هو - [01:08:31](#)

والسبب وجوده او هنا ليست للتخيير ابدا وليس بمعنى الواو والعاطفة. ارادوا ان يفهموا ما معنى او في سياق الاية ليقطع طرفا من الذين كفروا او يكتبهم هذا فعلا عقل الجمل - [01:08:51](#)

تفيد وقوع احدها ليقطع طرفا من الذين كفروا او يكتبهم فينقلب خائبين. تمت الجملة. ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم او يعذبهم او يتوب تخيير بين ماذا؟ او عطف على جملة ماذا؟ او يعذبهم فقالوا لا المعنى هنا ليس لك من الامر شيء الا ان يتوب عليهم [فتفرج - 01:09:06](#)

اح بتوبتهم او يعذبهم فتشفى اه فتشفى منه طيب على ان في الاية تفسيرا اخر ليس لك من الامر شيء يا محمد هي جملة معتبرة بين المعطوف او يتوب عليهم والمعطوف عليه ليقطع طرفا - [01:09:32](#)

والمعنى كالتالي ان الله مالك امرهم اما ان يهلكهم ليقطع طرفا او يهزمهم او يتوب عليهم ان اسلموا او يعذبهم ان اصروا على الكفر وليس لك من امرهم شيء انت عبد مبعوث للنذارهم - [01:09:53](#)

تكن جملة جاءت في وسط الكلام اعتراضا في الجملة. فيكون ترتيب كلام كالتالي ليقطع طرفا من الذين كفروا او يكتبهم فينقلب مخالبين او يتوب عليهم او يعذبهم فانهم ظالمون ليس لك من الامر شيء - [01:10:15](#)

وهذا قرره النسيبي نفسه في تفسيره رحمة الله واخذ الكلام واستفاد ايضا من الزمخشري في تفسيره وهو كله في محاولة لفهم معنى او فان جعلتها آآ في قوله او يتوب عليهم بهذا المعنى - [01:10:34](#)

فانها موضع الاشكال فيها انها جاءت بعد قوله ليس لك من امري شيء. فاحد طريقته في التفسير. اما ان تجعل جملة ليس لك من الامر شيء ان جملة اعتراضية لن تؤثر في سياق الكلام مع الاية التي قبلها فيستقيم لك المعنى - [01:10:51](#)

او تجعل او هنا معنى حتى او الا ان كما قال رحمة الله وهي في النهاية معنى المجازى تفهم الان من ترتيب يصنف طريقته انه اذا جاء بالامثلة يحاول ان ينزلها على تقييد لا يختل به تقرير الاصول في معانى الحروف الاستعمال - [01:11:08](#)

نقف على حتى من حروف المعاني وما بعدها والله تعالى اعلم. وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين لماذا في مثال الطلاق انت طالق واحدة - [01:11:27](#)

بل ثنتان لم يطبق المصنف ما سبق من كلامه عند الكلام على الواو وهو لان صور الكلام يتوقف على صدر الكلام يتوقف اخره على اوله اذا كان في اخره ما يغير اوله - [01:11:45](#)

حتى هناك الصورة كانت اكتر من مسألة منها ما لو كانت مدخلة او غير مدخلة او جعلنا الكلام هناك فيما يغير اخره اوله. والاتفاق على اصل وهن حيث يقع الكلام - [01:11:59](#)

بایقاع الطلاق فلا يملك تغييره وجعلوا هذا مما يكون لآخر الكلام تغييرا في اوله فتختلف الصورة وفرقوا بين المدخل بها وغير المدخل بها في المثال الذي ذكرت عن لكن هذا العبد ليس لي ولكنه لفلان لكن في مثال مشدد والتي في كلام المصنف مخففة ساكنة - [01:12:14](#)

صحيح ونبه ابن ملك في شرحه على هذا واستدرك على الشرح ايراد المثال لكنه عاد فقال الاصل انها من باب واحد وان فضل ان يكون التمثيل بمثل ما ذكر المصنف - [01:12:37](#)

وساق فيها تفريقا لطيفا ايضا دقیقا کعادته اذا انتهى من شرح عبارة المصنف استطرد في تعقب واستدرك او بيان وجه اشكال لا يستقيم به الكلام طيب والورقة الاخرى ايضا نحتاج ان نسأل صاحبها ليفهم مراده - [01:12:50](#)

يقول ان قلنا ان او تصح في الوکالة فباع احد الوکيلین ثم قال الموکل ان اخترت الوکيل الثاني الذي لم يبيع او قال انا اخترت قال ذلك ليبطل البيع فيكون التخيير صحيحا - [01:13:16](#)

ليس المقصود انه حتى يقع البيع دون ان يعين. المقصود هل تصح الوکالة بهذا اللفظ وتنعقد؟ الجواب نعم ويلزمه التعین وليس

معنى هذا ان يبقى التعيين مبهمًا ثم تمضي الوكالة على غير تعيين - 01:13:32

يقول في صحيح مسلم قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتك فيه تماثيل أو تصاوير بهذا اللفظ هنا أو على طريقة الحنفية كيف يوجه الحديث حيث عندنا نفي - 01:13:56

هل هي بمعنى الواو؟ فان كانت مع الواو فسوجة الحديث اولا في مسألة الالفاظ في الاحاديث النبوية احتكمانا الى دقة الالفاظ لا يصح فيها ان تجتاز لفظا عن بقية الالفاظ الواردة للحديث لان بعضها يبين بعذه - 01:14:08

وهذا مدخل مهم يعني ايش؟ يعني اذا اردت ان انتزع لفظا بعينه من رواية مالك في الموطأ مثلا او من رواية البخاري او مسلم او ابي داود او احد اصحاب السنن في مروياته وان اللفظ هناك يساعدني في تطبيق القاعدة - 01:14:25

فيصلها في العموم تعمد اختيار اللفظ من رواية اذا كان للشرح ضرب المثال اما لتطبيق القاعدة وتنزيلها وبناء الحكم فالمسلك المنهجي الصحيح ان تجمع الروايات وتعمل بها. مثال لما نقول ان - 01:14:42

اه يعني ما يذكره الاصولي في التفريقي بين عموم النفي ونفي العموم وعموم السلب وسلب العموم فاتي انا مثلا لرواية مالك في الموطأ في قصة ذي اليدين لما قال اقصرت الصلاة ام نسيت - 01:15:02

فقال لم انسى ولم تقصرا كما في رواية الصحاحين عند مالك في الموطأ والرواية عن مسلم قال كل ذلك لم يكن انا اذا اردت ان استخدمه مثلا لتطبيق على القاعدة فقل هذا مثال لعموم النفي. فنفي صلى الله عليه وسلم الامررين كليهما. فعم نفيه. كل ذلك يعني ليس نسيانا - 01:15:15

ولا قصر للصلة واعضد هذا بانه جاء في الرواية الاخر لم انسى ولم تقصرا. فيكون تطبيقا سليما للقاعدة يفهم المتعلم ان المراد بهذه القاعدة هذا اللفظ والصياغة هو هذا التطبيق - 01:15:36

هذا مسلك جيد لكن اذا اردت ان اطبق القاعدة لانتزع حكم فلا اتي لرواية وقل كيف افهمها في سياق هذا الحديث؟ والتفريق واضح بين المنهجين وبالتالي فمثل هذا اذا اردت ان تقول كيف افهم الحديث - 01:15:51

فسيكون اذا الوصول الى الحكم ساقول لك لا تجتاز هذا اللفظ عن باقي الالفاظ. لاما لان القرائن هنا سيتضاعل اثرها والتعميد ستضطر الى حمله على امر اخر اذا اجتمعت الرواية تبين لك ان المراد تماما كذا - 01:16:06

في الحقيقة والمجاز ومر بكم غير ما مر لما يقول عليه الصلة والسلام اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليصلي وهذا نضرية مثلا حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية او الحقيقة اللغوية - 01:16:25

وانه اذا جاء في سياق شرعي فالمقدم الحقيقة الشرعية ونقول الاولى بمثل هذا النص الصلة الشرعية الحقيقة فيقوم يركع ركعتين مستقبلا القبلة نقول مع احتمال معنى الدعاء يا اخي اذا جاءني بلفظ صحيح وثبتت الرواية فليدعوا - 01:16:43

العصر سيكون هذا ليس تطبيقا ما اقول ما العمل في الرواية التي اخرجها فلان بلفظ كذا فسينتهي الاشكال لان عندي من رواية ما يساعد على فهم هذا المعنى. فاذا هذا السؤال ينبغي ان يقول مثلا كيف اطبق القاعدة؟ لاما - 01:17:01

اما كيف يفهم الحنفية؟ كيف يستنبطون؟ كيف يوجهون؟ فالجواب انه اذا اجتمعت الرواية تبين لك وانه عندئذ ليس بالضرورة ان تكون الواو او هنا بمعنى الواو هذه واحدة على الطريقة التعميد - 01:17:16

نحن تكلمنا ان او انما تحمل بمعنى الواو ويستقيم ذلك اذا صرحت ان يكون المعطوفات متغيرة. اما اذا صارت بمعنى واحد فيكون من باب ذكر بعض الشيء على بعضه او عطفه عليه وذكر - 01:17:27

اذكر الامثلة التي تعين على تقرير المعنى التماثيل او التصاوير تمثيل بمعنى الشيء المجسم والتصوير الذي يكون غير مجسم قد يكون هذا عند بعض من يتعنى تفريقا بين المعطوفات او حتى يشير الى معنى الخلاف فيه - 01:17:41

والعلم عند الله وعندما ذكر او بمعنى حتى او الا اندر يذكر مثلا او فرعا فقهيا بمعنى حتى والذى ذكره في الاية اراد به تقرير معنى او بمعنى حتى وهو هذا نعم - 01:17:57

طريقة الحنفية يعني ان ان ظهرت لكم فيما درسنا حتى الان اكثر من عشرين مجلسا عندما يذكرون القاعدة فاما ان يذكروا تحتها

تطبيقا لها على نحو يفهم به نص من النصوص خاصة - [01:18:18](#)

او على طريقة يفسر بها فرع فقهي متقرر عندهم في المذهب. وهذه الطريقة هي المقصودة في وضع وصول الحنفية. وبالتالي لا تكاد تخلو مسألة معها مثالها سواء تطبيقا على نص ليفهم به طريقته في تفسيره او فرع فقهي مقرر عنده فيفهم مبناه اصوليا ايضا - [01:18:32](#)

عندهم في التعقيد ما سببه كون التخيير للزوج في المهر المخير الصحيح والرضا بالمهر هو لولي الزوجة هو ما له القبول ما فهمتوا السؤال لكن ان كان يقصد لماذا جعل التخيير الى الزوج؟ لانه هو المتكلم - [01:18:52](#)

لما يقول اه تزوجتها على كذا او لما حدد المهر وسماه فجعل اليه لانه هو المسمى للمهر. ولانه لن التزم بما سمي غيره. فالتخير له لانه هو المتكلم به والمتعلق به الوجوب - [01:19:11](#)

طيب انا تجاوزت الاسئلة الخارجة عن الدرس وان كانت اصولية واصحابها يمكن يسألون عنها الان بعد الدرس والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد واله وصحبه اجمعين - [01:19:35](#)